المؤشر السعري
5800.4
بتغير قدره
+11
0.19%

«العقارات المتحدة» بصدد الانتهاء من بيع حصتها في شركة بلبنان

ذكرت شركة العقارات المتحدة ان الشركة ممثلة في إحدى شركاتها التابعة في الجمهورية اللبنانية بصدد انهاء المراحل النهائية لبيع حصتها في إحدى الشركات الزميلة في الجمهورية اللبنانية، مما سيكون له اثر مادي علي ربحية الشركة لعام 2012 وحين الانتهاء على الاتفاق النهائي سيتم إخطار إدارة السوق فورا حال التزام الطرفين بشروط الصفقة.

«الوطني»: ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع بمقدار 135 مليون دينار في نوفمبر

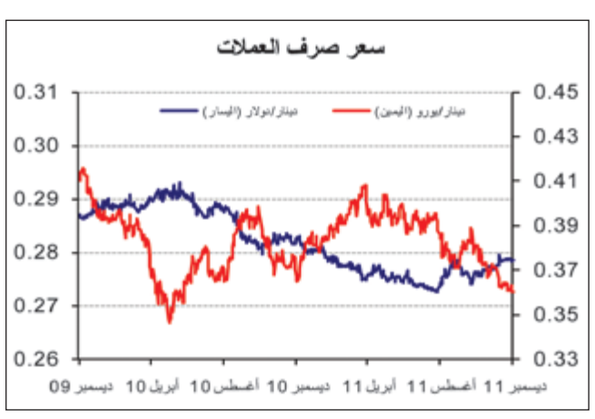

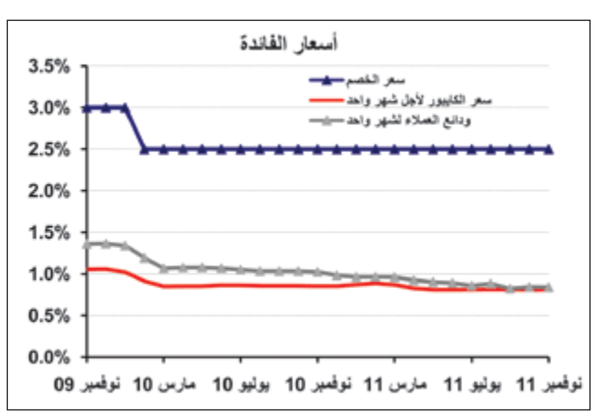

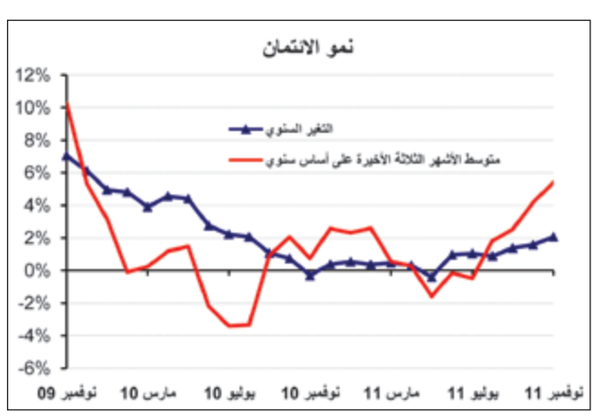

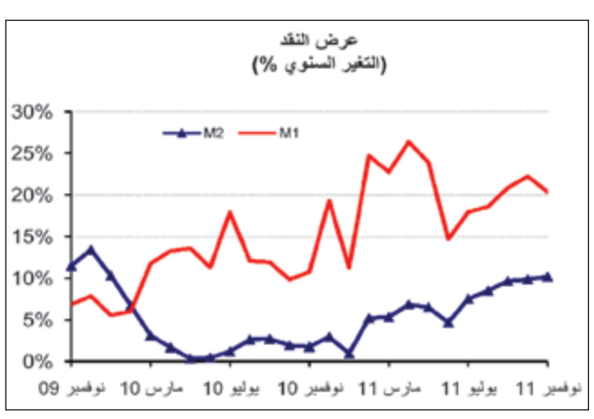

قال تقرير «الوطني» ان عرض النقد (M2) بمفهومه الواسع ارتفع بمقدار 135 مليون دينار في نوفمبر، أي بنسبة 0,5٪ مقارنة مع الشهر السابق. في حين انخفض عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بمقدار 178 مليون دينار، وبنسبة 2,7٪.

و أشار إلى أنه خلال الشهر لوحظ تحول من الودائع تحت الطلب إلى الودائع لأجل.

ولفت التقرير إلى أن التسهيلات الائتمانية للمقيمين سجلت في شهر نوفمبر نموا ملحوظا للشهر الثالث على التوالي، مرتفعة بمقدار 100 مليون دينار، لترتفع بمقدار 390 مليون دينار وبنسبة 1,5٪ منذ بداية العام.

وذكر أن التسهيلات الشخصية ارتفعت باستثناء القروض الممنوحة لغرض شراء الأوراق المالية، بمقدار 53 مليون دينار في شهر نوفمبر بعدما ارتفعت بواقع 107 ملايين دينار في شهر أكتوبر.

وأضاف التقرير ان شهر نوفمبر شهد نشاطا ملحوظا في الائتمان الممنوح إلى قطاعات الأعمال، إذ ارتفعت القروض الممنوحة إلى القطاعات الإنتاجية (التجارة والصناعة والإنشاء) بمقدار 56 مليون دينار.

فيما شهدت القروض الممنوحة إلى القطاع العقاري والقروض الممنوحة بغرض شراء الأوراق المالية ارتفاعات معتدلة بمقدار 13 مليون دينار و12 مليون دينار على التوالي.

في الوقت نفسه، تراجعت القروض الممنوحة إلى المؤسسات المالية غير المصرفية في بواقع 25 مليون دينار في شهر نوفمبر، لتتراجع منذ بداية العام 2011 بمقدار 407 ملايين دينار، وبنسبة 14,4٪.

من جهة ثانية، ارتفعت ودائع المقيمين من القطاع الخاص بقيمة 135 مليون دينار في شهر نوفمبر بالعملتين المحلية والأجنبية.وارتفعت الودائع لأجل، معوضة التراجع في الودائع تحت الطلب.

وتراجعت الموجودات الإجمالية للبنوك المحلية بشكل طفيف في شهر نوفمبر بلغ 15 مليون دينار.

كما عوض ارتفاع الموجودات الأجنبية بمقدار 192 مليون دينار وارتفاع التسهيلات الائتمانية تراجع الموجودات السائلة بواقع 366 مليون دينار، والذي يعزى عموما إلى تراجع النقد وأرصدة البنوك لدى بنك الكويت المركزي.

واستقر متوسط أسعار الفائدة على الودائع الخاصة بالدينار الكويتي عند نسبة 0,84٪ لأجل شهر واحد، فيما انخفض بواقع نقطة أساس واحدة لأجل ثلاثة أشهر و6 أشهر و12 شهرا، ليبلغ 1,04٪ و1,30٪ و1,60٪ على التوالي.

البيانات النقدية ـ نوفمبر 2011

	نوفمبر2011	عن الشهر الأسبق		عن الأشهر الثلاثة السابقة	التغيير عن الأشهر الـ12 السابقة	
	مليون دينار	مليون دينار	٪	مليون دينار	مليون دينار	٪
موجودات البنوك المحلية	43,490	ـ15	0,0	955	1,883	4,5
المطالب على الحكومة	1,884	0	0,0	ـ5	ـ18	ـ0,9
التسهيلات الائتمانية للمقيمين	25,591	100	0,4	341	517	2,1
الموجودات الاجنبية	7,834	192	2,5	628	356	4,8
(M2) عرض النقد	27,778	135	0,5	756	2,340	9,2
ودائع القطاع الخاص	26,774	135	0,5	809	2,133	8,7
ودائع تحت الطلب	5,464	ـ179	ـ3,2	68	695	14,6
ودائع الادخار	3,789	57	1,5	179	821	27,7
ودائع لأجل وشهادات الايداع	15,152	214	1,4	243	372	2,5
ودائع بالعملات الاجنبية	2,370	43	1,9	320	244	11,5

بقيمة 247,6 مليون دولار وضمن 9 ناقلات في المرحلة الثالثة لتحديث الأسطول

«ناقلات النفط» ترسي بناء 4 ناقلات نفط خام على «هيونداي ميبو»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة في شركة ناقلات النفط الكويتية أن الشركة قررت ترسية بناء 4 ناقلات نفط خام صغيرة الحجم من أصل 9 ناقلات تخطط الشركة لبنائها ضمن المرحلة الثالثة لتحديث الأسطول على شركة هيونداي ميبو لأحواض السفن الكورية الجنوبية، وذلك بعد استبعاد شركة دايوو لبناء السفن والهندسة البحرية من قبل لجنة المناقصات المركزية.

وقالت المصادر انه تم ترسية الـ 4 ناقلات الجديدة بقيمة إجمالية 247,6 مليون دولار بحيث تبلغ قيمة الناقلة الواحدة حوالي 61,9 مليون دولار، مشيرة الى أن حمولة الناقلة الواحدة ستبلغ 50 ألف طن متري ساكن لكل ناقلة، متوقعة أن يتم التوقيع خلال شهر فبراير المقبل على بناء الناقلات الجديدة مع الشركتين الفائزتين.

وذكرت المصادر أنه وبترسية الـ 4 ناقلات الجديدة بجانب الـ 5 التي تم ترسيتها الأسبوع الماضي ستكون الشركة انتهت من ترسية الـ 9 ناقلات التي تخطط الشركة لبنائها ضمن المرحلة الثالثة من تحديث الأسطول بقيمة إجمالية للمرحلة الثالثة تبلغ 803,6 ملايين دولار.

استبعاد «دايوو»

وعن سبب استبعاد شركة دايوو لبناء السفن والهندسة البحرية من قبل لجنة المناقصات المركزية قالت المصادر انها تقدمت بثاني أقل الأسعار، إلا أن عرضها الفني لبناء السفن الجديدة كان متماشي مع المتطلبات التي تحتاجها الشركة لبناء السفن الجديدة، إلا أن لجنة المناقصات المركزية ارتأت أن ترسي عملية البناء على شركة هيونداي ميبو التي تقدمت بأقل الأسعار لعملية البناء، مشيرة الى أن فرق السعر بين عرضي الشركتين يبلغ 60 مليون دولار.

وتوقعت المصادر ان يتم تسليم السفن بحلول نهاية العام المالي 2014/2013، وهي تشكل جانبا من المرحلة الثالثة ضمن برنامج شركة ناقلات النفط الكويتية لتجديد ناقلاتها، والذي بدأ عام 2003، حيث اشتملت المرحلة الأولى على إضافة 10 ناقلات من احجام مختلفة، وامتدت بين عامي 2003 و2007، أما المرحلة الثانية فقد أضافت لأسطول الشركة 6 ناقلات بدءا من عام 2008.

وذكرت أن الشركة خلال الفترة من 2010 الى 2011 تسلمت 4 ناقلات نفط عملاقة بحمولة لكل منها تبلغ نحو 318 ألف طن ساكن تقريبا وهي الناقلات «دار سلوى» و«أم العيش» و«السالمي» و«الرقة» وهذه الناقلات يبلغ طولها تقريبا 330 مترا وعرضها 60 مترا بكلفة استهلاك وقود اقتصادية عالية تنافس مثيلاتها في سوق التأجير العالمي، إضافة الى سرعة تفريغ كامل الحمولة في فترة تقل عن 24 ساعة.

المرحلة الثانية

وعن السفن التي يتوقع تسلمها ضمن المرحلة الثانية من تحديث الأسطول قالت المصادر إن شركة ناقلات النفط ستقوم بتسلم ناقلة في 10 فبراير المقبل وأخرى في 10 ابريل المقبل، وبذلك تكون انتهت المرحلة الثانية من الناقلات التي تتسلمها الكويت.

وأشارت المصادر الى أن «ناقلات النفط الكويتية» قامت خلال عام 2011 بنقل 96,8 مليون طن متري من النفط الخام والمنتجات البترولية والغاز المسيل إلى مختلف موانئ العالم لحساب مؤسسة البترول الكويتية، موضحة ان الحمولات المنقولة من الكويت بلغت 91,6 مليون طن متري من إجمالي الحمولات المنقولة بواسطة الأسطول لمختلف موانئ العالم أي ما يعادل نسبة 77٪ من تلك الحمولات، وبلغ معدل تشغيل الناقلات 96,9٪ خلال العام الماضي.

● أحمد مغربي

مدير السوق يتسلم التقرير الفني لـ «الوسطاء» حول نظام «X_stream» اليوم

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن اللجنة التأسيسية للوسطاء انتهت من التقرير الفني الذي كان مدير السوق بالوكالة فالح الرقبة قد طلبه من اللجنة قبل أيام في اجتماع اللجنة معه، مشيرة الى ان التقرير سيكون لدى مدير السوق اليوم (الخميس).

وقالت المصادر ان التقرير يركز على بعض النقاط الفنية المتعلقة بنظام X_stream، لافتة الى أن أهم ما تضمنه التقرير الفني للوسطاء هو التكلفة الخاصة بالانتقال من تقنية Fix الى Abi ضمن نظام X_stream. ومن المتوقع ان تجتمع اللجنة مع مدير السوق خلال الأسبوع المقبل بعد الإطلاع على التقرير لاستكمال النقاش حول المدى الزمني المطلوب لتكون جميع شركات الوساطة جاهزة لتطبيق نظام التداول الجديد، وذلك في إطار الخطى المتسارعة التي تخطوها إدارة السوق لإنجاز هذا الملف الذي يحظى باهتمام كبير من هيئة أسواق المال وإدارة السوق.

● شريف حمدي

«كامكو»: 56 مليار دولار خسائر الأسواق الخليجية في 2011 منها 26 ملياراً للكويت

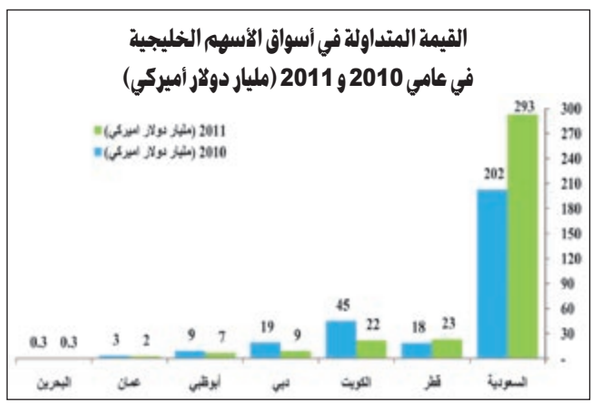

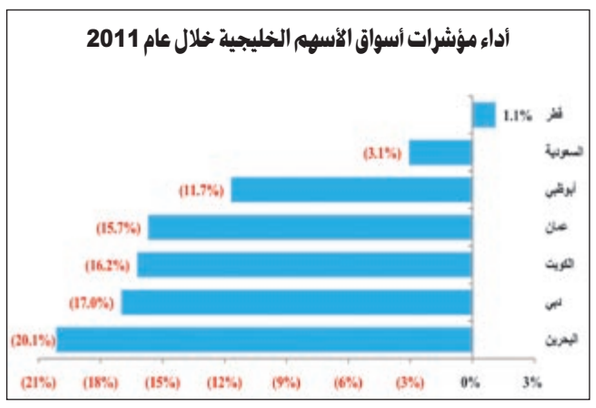

قال تقرير صادر عن «كامكو» ان تعافي الاقتصاد العالمي توقف في مايو 2011 الذي أتى بعد الركود الاقتصادي العالمي في 2009، مشيرا إلى انه منذ ذلك الحين والضربات الاقتصادية والمالية تتعاقب حيث الزلزال المدمر الذي ضرب اليابان في شهر مارس أدى إلى خلل كبير في الإنتاج الصناعي والذي بدوره أدى إلى تضرر كبير في حركة التجارة العالمية.

بعدها بدأ المستثمرون يتساءلون عن مدى قدرة الدول الصناعية المتقدمة (إيطاليا) على الوفاء بالتزاماتها المالية حيث تتخطى ديونها السيادية عتبة الـ2 تريليون يورو (121٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وبعدها قرر قادة منطقة اليورو أن يتحمل القطاع الخاص والبنوك المكتتبة في سندات اليونان جزءا كبيرا من الخسارة (50٪ من قيمة السندات).

وأضاف انه بهدف اجتياز اختبارات التحمل (stress test) تخلص عدد كبير من البنوك الأوروبية من الديون السيادية مما أدى إلى تدهور مفاجئ في أزمة الديون السيادية الأوروبية حيث وصلت إلى مرحلة تهديد الوحدة النقدية.

هذا الوضع الاقتصادي والمالي غير المستقر مؤشر واضح على استمرار التذبذب في أسواق المال العالمية خلال 2012 حيث من المتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد العالمي في النصف الأول من السنة الحالية مع احتمال حدوث ركود اقتصادي في أوروبا ومؤشرات واضحة على تراجع معدلات النمو في الدول الناشئة وخصوصا الصين.

من هنا نعتبر أن 2012 سيكون عام التناقضات حيث يعتمد أداء الأسواق المالية على التطورات الناتجة عن احتمال التوصل إلى حل مستدام لأزمة الديون السيادية في أوروبا. وأشار التقرير الى ان عام 2011 انقضى على خسائر كبيرة في معظم البورصات الخليجية حيث كان عاما صعبا كاد يذكر المستثمرين بعام 2008 حين خسرت أسواق الأسهم الخليجية 523 مليار دولار أميركي من قيمتها السوقية.

وقد طغت أحداث الربيع العربي ومشاكل الديون السيادية في منطقة اليورو وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي على التطورات المالية الإيجابية التي طرأت على الميزانية العامة لمعظم الدول الخليجية نتيجة ارتفاع أسعار النفط وبالتالي استغلال الفوائض المالية في دعم الاقتصاد وتمويل المشاريع الحيوية.

بعد ارتفاع قيمتها السوقية بـ 80 مليار دولار و90 مليار دولار خلال 2009 و2010 على التوالي، خسرت البورصات الخليجية 56 مليار دولار من قيمتها السوقية خلال عام 2011 حيث كانت الخسارة الأكبر لبورصة الكويت بحوالي 26 مليار دولار نتيجة الأجواء السلبية التي كانت نتيجة عدة عوامل أبرزها التباطؤ في تنفيذ المشاريع التنموية وتنظيم البورصة وشح السيولة لدى المستثمرين. أما سوق الأسهم السعودي فقد خسر 14,5 مليار دولار من قيمته السوقية خلال عام 2011 بالرغم من السيولة العالية وتحسن ربحية الشركات حيث بدا واضحا مدى تأثر سوق الأسهم السعودي بالتطورات الخارجية. لم يكن وضع سوقي دبي وأبوظبي أفضل، حيث خسرا 12 مليار دولار نتيجة شح السيولة في السوق وهجرة المستثمر الأجنبي. أما بالنسبة لبورصة البحرين وسوق مسقط للأوراق المالية، كانت الخسائر عالية مقارنة بحجم تلك الأسواق إذ بلغت 3,9 مليارات و2 مليار دولار أميركي على التوالي. وذكر التقرير ان الرابح الوحيد خلال 2011، فكانت بورصة قطر حيث ارتفعت قيمتها السوقية بـ 2 مليار دولار مدفوعة بالنمو الاقتصادي وتوافر السيولة لتمويل مشاريع البنى التحتية وتطوير إنتاج الغاز.

افاد التقرير بأن الوضع لم يكن أفضل في الأسواق العربية الأخرى، حيث خسرت 40 مليار دولار من قيمتها السوقية إذ كانت البورصة المصرية الأكثر خسارة بحوالي 25 مليار دولار بسبب الأحداث السياسية وما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد وأسواق المال والوضع المالي للدولة حيث انخفض احتياطي البنك المركزي المصري من العملات الأجنبية إلى 10 مليارات دولار مقارنة مع 36 مليار دولار قبل بدء الأزمة السياسية، تلتها المغرب وعمان بخسائر بلغت 7,7 مليارات دولار و3,3 مليارات دولار أميركي على التوالي وبالتالي تكون البورصات العربية قد خسرت مجتمعة خلال عام 2011 حوالي 96 مليار دولار.

وذكر التقرير أن قيمة الأسهم المتداولة في معظم أسواق الأسهم الخليجية تراجعت خلال 2011 باستثناء سوق الأسهم السعودي وبورصة قطر حيث ارتفعت القيمة المتداولة في سوق الأسهم السعودي بنسبة 45٪ مقارنة مع 2010 لتصل إلى 293 مليار دولار وبالتالي شكلت 82٪ من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية السبعة مجتمعة والتي بلغت خلال 2011 حوالي 356 مليار دولار أميركي.

وتوجهت 55٪ من السيولة في سوق الأسهم السعودي إلى ثلاثة قطاعات هي البتروكيماويات والتأمين والبنوك حيث يغلب الطابع المضاربي على قطاع التأمين الذي بلغت قيمة التداولات على أسهمه حوالي 53 مليار دولار.

أما في بورصة قطر، فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2011 بنسبة 24٪ لتسجل 23 مليار دولار، حيث تركزت التداولات على قطاعي الخدمات والبنوك التي شكلت مجتمعة 82٪ من إجمالي القيمة المتداولة.

وأدت هجرة رؤوس الأموال الأجنبية من أسواق الإمارات إلى شح السيولة في سوق دبي المالي حيث فقد السوق خلال عام 2011 نحو 54٪ من السيولة مقارنة مع عام 2010 لتصل قيمة الأسهم المتداولة إلى 8,7 مليارات دولار فيما انخفضت السيولة في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 26٪ لتصل إلى 6,7 مليارات دولار.

وانخفضت السيولة في سوق الكويت للأوراق المالية بأكثر من النصف خلال 2011 مقارنة مع السنة السابقة لتصل إلى 21,7 مليار دولار وذلك بسبب توقف عدد كبير من الأسهم عن التداول وشح السيولة في السوق، حيث توجهت إلى الودائع في ظل التقلبات في أسعار الأسهم والمرحلة الانتقالية التنظيمية التي يمر بها السوق.

تركزت التداولات خلال عام 2011 على خمسة أسهم إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة على تلك الأسهم حوالي 8 مليارات دولار.

قاد التداولات بنك الكويت الوطني وزين بقيمة متداولة بلغت نحو 2,2 مليار دولار لكل منهما وجاء بيتك في المرتبة الثالثة بقيمة أسهم متداولة بلغت 1,8 مليار دولار. تشير هذه الأرقام إلى التوجه الاستثماري نحو الأسهم التشغيلية الثقيلة بدلا من النهج المضاربي الذي كان سائدا قبل تنظيم السوق.

ورأى التقرير أن تنفق الحكومة السعودية حوالي 690 مليار ريال سعودي (184 مليار دولار) خلال عام 2012 حيث يمثل الإنفاق على التعليم 24٪ من إجمالي المصروفات العامة المتوقعة خلال عام 2012.

بينما تبلغ حصة قطاع الصحة العامة والشؤون الاجتماعية 12,5٪ وحصة مشاريع الزراعة والبنية التحتية 8,3٪.

وبالتالي سينعكس إيجابا على حركة الائتمان ويشجع البنوك على الإقراض في ظل تحسن الوضع المالي للشركات والأفراد.

بالتالي فان النظرة ايجابية على المملكة العربية السعودية حيث من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4٪ خلال عام 2012 بعد نمو بلغ 28٪ خلال عام 2011 ليسجل 577 مليار دولار. بالرغم من تحسن الأداء المالي وربحية البنوك والشركات التشغيلية خلال 2011 بالإضافة إلى استمرار عملية تخفيض الديون وإعادة هيكلة تلك الديون التي تتبعها العديد من الشركات، إلا أن عدة عوامل مباشرة سوف تؤثر في اتجاه السوق خلال 2012 من أبرزها: السيولة المنخفضة والنمو الضعيف للائتمان وإمكانية نجاح تنظيم وخصخصة البورصة وتعديل نظام التداول وإعادة النظر في الشركات الموقوفة عن التداول. إلا أنه تبقى هناك عوامل عديدة غير مرتبطة مباشرة بالبورصة قد تؤثر في اتجاه السوق منها: التطورات المتعلقة بتسريع خطة التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

العوامل الأساسية لتأثر الأسواق الخليجية

ذكر تقرير «كامكو» مجموعة من العوامل التي من الممكن أن تؤثر في أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال عام 2012 وهي كالآتي:

- الأوضاع الجيوسياسية غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط.
- إمكانية فتح سوق الأسهم السعودي للمستثمرين الأجانب حيث يساهم في جذب رؤوس أموال إضافية إلى السوق وفيما بعد إمكانية إدراج سوق الأسهم السعودي ضمن مؤشرات MSCI حيث يعتبر عدم السماح للمستثمر الأجنبي بالتملك المباشر في الأسهم السعودية العائق الأساسي لذلك.
- مساعي كل من قطر والإمارات لإدراج أسواقهما المالية ضمن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة مما يعزز ثقة المستثمرين في تلك الأسواق ويضعها على خارطة الاستثمار العالمي.
- قدرة الكويت على اجتياز المرحلة السياسية الحالية والتوصل إلى اتفاق بين البرلمان الجديد والحكومة لتنفيذ مشاريع خطة التنمية الاقتصادية.
- المراهنة على الإنفاق الحكومي في قطر والسعودية وأبوظبي والكويت.

فعلى سبيل المثال رصدت المملكة العربية السعودية 690 مليار ريال سعودي (184 مليار دولار) للإنفاق العام معظمها على المشاريع والقطاعات الحيوية.

- مؤشرات التقييم الرخيصة نسبيا في معظم أسواق الأسهم الخليجية والعائد الجاري العالي مقارنة مع العائد على الودائع نتيجة ارتفاع الربحية وانخفاض أسعار الأسهم خلال عام 2011، سوف تشكل عاملا إيجابيا في اقتناص الفرص الاستثمارية.

لكن جميع العوامل الإيجابية قد لا تكفي بسبب أزمة ديون أوروبا واحتمال عدم التوصل إلى حل جذري للأزمة، كذلك أزمة رفع سقف الدين الأميركي فوق الـ 16,4 تريليون دولار وتباطؤ النمو في الأسواق الناشئة وخاصة الصين والتي ستشكل مجتمعة عامل ضاغط على أداء الأسواق وتذبذبها.

من المتوقع أن تستمر معدلات السيولة المنخفضة في أسواق الإمارات كما كانت عليه خلال عام 2011 وقد تتحسن السيولة إذ ما رفع تصنيف أسواق الإمارات إلى مرتبة الأسواق الناشئة ضمن مؤشر MSCI.